# مفهوم التأويل والتفسير من خلال مقدمات بعض كتب تفسير القرآن الكريم

الباحثة فتيحة باشري
سلك الدكتوراه: الانسان والمجال في العالم المتوسطي
بنية التكوين: الدراسات الإسلامية وقضايا العلوم والمجتمع
جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط
المغرب

**بسم الله الرحمان الرحيم**

الحمد لله الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد؛

فقد قيض الله لكتابه الكريم علماء جهابذة من المفسرين على مر العصور، أفنوا أعمارهم في خدمة كتابه الكريم- عز وجل- تعلما وتعليما وتفسيرا لآياته، وكان ذلك من حفظ الله لكتابه كما وعد، فقال جل علاه:﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾[سورة الحجر، الآية9] .

وقد أولى المفسرون اهتماما بمقدمات تفاسيرهم فلا تكاد تجد كتابا في التفسير إلا وقد ضبطت موضوعاته وأبوابه في أوله، بحيث يقف القارئ من مقدمته على منهجه وما في ثناياه من التفاصيل وآرائهم حول كثير من مسائل علوم القرآن ومباحثه، فكان في ذلك تحرير لكثير من المسائل المختلف فيها، ومن بين تلك المسائل التفريق بين مصطلحي التفسير والتأويل.

وبذلك جاء عنوان هذا البحث:" **مفهوم التأويل والتفسير من خلال مقدمات بعض كتب تفسير القرآن الكريم**".

ويجيب المقال على السؤال الآتي: إلى أي حد كشفت تلكم المقدمات التفسيرية عن مصطلحي التفسير والتأويل؟ هل هما متحدان أم متغايران؟ وما مختلف آراء المفسرين في التفريق بينهما؟.

أما عن أهداف هذا البحث فهو يسعى إلى دراسة أحد الأوعية البنائية لعلم التفسير المتمثل في مدلولي كل من التفسير والتأويل من مدخل أساسي ومهم وهو مدخل المقدمات التفسيرية التي تشكل زبدة جهد المفسر.

وتظهر أهمية هذا البحث: من جهة بيان أهمية مقدمات التفاسير عموما، ومن جهة أخرى؛ فإن مسألة التفريق بين مصطلحي التفسير والتأويل مسألة كثرت فيها الأقوال وتعددت فيها الآراء بين المفسرين فهو بحاجة إلى التحقيق والبيان.

أما عن حدود البحث فكما هو معلوم أن إشكال التفسير والتأويل مسألة خاض فيها علماء اللغة والتفسير والفقهاء والأصوليون وغيرهم أيضا ممن صنف في علوم القرآن عامة، إلا أن تركيزنا في هذا البحث سيقتصر على وجهة نظر المفسرين من خلال مقدمات تفاسيرهم.

وقد اعتمدت في ذلك المنهج الاستقرائي في الكشف عن المقدمات التفسيرية التي أشارت إلى الحديث عن مصطلحي التفسير والتأويل بمنطوق كلامهم أو مفهومه، والمنهج الوصفي انطلاقا من وصف وتحليل آراء المفسرين حول هذين المصطلحين.

وقد وقفت على جملة من أعلام وأئمة التفسير أمثال: ابن جرير الطبري(ت310 هـ)، أبي منصور الماتوريدي(ت322هـ)، أبي إسحاق الثعلبي(ت427هـ)، أبي الحسن الماوردي(450هـ)، الإمام القشيري(ت465هـ)، أبي محمد بن مسعود البغوي(ت516هـ)، الإمام القرطبي(ت671هـ)، ابن جزي الكلبي(ت741هـ)، أبي حيان الغرناطي(ت745هـ)، الإمام الألوسي(ت1270هـ)، الإمام الطاهر بن عاشور(ت1394هـ)-رحمهم الله أجمعين-.

## 1. التفسير والتأويل عند الإمام ابن جرير الطبري(ت310هـ) -رحمه الله-من خلال تفسيره:" جامع البيان عن تأويل آي القرآن"

يعتبر الإمام الطبري-رحمه الله- شيخ المفسرين المتقدمين الذين وظفوا مصطلح التأويل في مقدمات تفاسيرهم، بل إنه المصطلح الذي أعمله في صياغة عنوان تفسيره الموسوم ب:" **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**"، كما أن المتصفح لمقدمة تفسيره يجده حافلا بمصطلح التأويل ولا تفريق عنده بين التفسير والتأويل.

وما يزيد ذلك توضيحا في عدم التمييز بينهما ما ذكره في مقدمة تفسيره حيث قال-رحمه الله-:" قد قلنا فيما مضى من كتابنا هذا في وجوه تأويل القرآن، أن تأويل جميع القرآن على أوجه ثلاثة:

أحدها: لا سبيل إلى الوصول إليه، وهو الذي استأثر الله بعلمه، وحجب علمه عن جميع خلقه، وهو أوقات ما كان من آجال الأمور الحادثة التي أخبر الله في كتابه أنها كائنة؛ مثل وقت قيام الساعة ووقت نزول عيسى ابن مريم، ووقت طلوع الشمس من مغربها والنفخ في الصور وما أشبه ذلك.

والوجه الثاني: ما خص الله بعلم تأويله نبيه ﷺ دون سائر أمته، وهو ما فيه مما بعباده إلى علم تأويله الحاجة، فلا سبيل لهم إلى علم ذلك إلا ببيان الرسول ﷺ لهم تأويله.

والثالث منها: ما كان علمه عند أهل اللسان الذي نزل به القرآن، وذلك علم تأويل غريبه وإعرابه، لا يوصل إلى علم ذلك إلا من قبلهم.

فإذا كان ذلك كذلك، فأحق المفسرين بإصابة الحق في تأويل القرآن الذي إلى علم تأويله للعباد السبيل، أوضحهم حجة فيما تأول وفسر، مما كان تأويله إلى رسول الله ﷺ دون سائر أمته، من أخبار رسول الله ﷺ الثابتة عنه، إما من جهة النقل المستفيض، فيما وجد فيه من ذلك عنه النقل المستفيض، وإما من جهة النقل المستفيض، فيما وُجد فيه من ذلك النقل المستفيض، وإما من جهة نقل العدول الأثبات، فيما لم يكن عنه فيه النقل المستفيض، أو من جهة الدلالة المنصوبة على صحته، وأوضحهم برهانا فيما ترجم وبين من ذلك مما كان مدركا علمه من جهة اللسان، إما بالشواهد من أشعاره السائرة، وإما من منطقهم ولغاتهم المستفيضة المعروفة، كائنا من كان ذلك المتأول والمفسر، بعد ألا يكون خارجا تأويله وتفسيره ما تأول وفسر من ذلك عن أقوال السلف من الصحابة والأئمة، والخلف من التابعين وعلماء الأمة"[1]

والشاهد عندنا هو الوجه الثاني من وجوه التأويل التي ذكرها الإمام الطبري-رحمه الله-، في قوله: "ما خص الله بعلم تأويله نبيه ﷺ دون سائر أمته، وهو ما فيه مما بعباده إلى علم تأويله الحاجة، فلا سبيل لهم إلى علم ذلك إلا ببيان الرسول ﷺ لهم تأويله"، والنبي ﷺ بذلك مفسر ومؤول ومعناهما واحد، ولو تبنى التفريق بينهما كما تبناه المفسرون المتأخرون كما سيأتي الحديث عنه في أن التفسير ما بينه النبي ﷺ ولا يحتمل تأويلا لَعَبَّر بذلك بلفظ "التفسير" وقال"ما خص الله بعلم تفسيره نبيه ﷺ..." ، ، وبذلك فالتفريق بين المصطلحين لم يكن عنده مطروحا.

ونضيف أيضا أن الإمام –رحمه الله– يعبر في تفسيره للآيات بقوله: "القول في تأويل قوله تعالى كذا وكذا" وبقوله" اختلف أهل التأويل في هذه الآية" ونحو ذلك، فإن مراده التفسير.

وبالتالي فإن التفسير عنده مرادف للتأويل ولا فرق بينهما.

**2. التفسير والتأويل عند الإمام أبو منصور الماتوريدي (ت322هـ)–رحمه الله–من خلال تفسيره" تأويلات أهل السنة"**

قال المصنف –رحمه الله–:" الفرق بين التأويل والتفسير، هو ما قيل: التفسير للصحابة رضي الله عنهم، والتأويل للفقهاء.

ومعنى ذلك أن الصحابة شهدوا المشاهد، وعلموا الأمر الذي نزل فيه القرآن، فتفسير الآية أهم لما عاينوا، وشهدوا إذ هو حقيقة المراد، وهو المشاهدة، لا يصلح إلا لمن علم، ومنه قيل: من فسر القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار؛ لأنه فيما يفسر يشهد على الله به.

وأما التأويل، فهو بيان منتهى الأمر، مأخوذ من آل يؤول، أي يرجع،...ولا يقع التشديد في هذا مثل ما يقع في التفسير؛ إذ ليس فيه الشهادة على الله لأنه لا يخبر عن المراد، ولا يقول: أراد الله به كذا، أو عنى، ولكن يقول: يتوجه هذا إلى كذا وكذا من الوجوه، هذا مما تكلم به البشر، والله أعلم ما صحته من الحكمة.

ومثاله أن أهل التفسير اختلفوا في قوله تعالى:﴿ ٱلْحَمْدُ لِلهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[سورة الفاتحة، الآية1] : قال بعضهم: إن الله تعالى حمد نفسه، وقال بعضهم: أمر أن يحمد، فمن قال: عنى هذا دون هذا فهو المفسر له.

وأما التأويل، فهو أن يقول: يتوجه الحمد إلى الثناء والمدح له، وإلى الأمر بالشكر لله عز وجل والله أعلم بما أراد.

فالتفسير ذو وجه واحد، والتأويل ذو وجوه"[2]

خلاصة القول في الحديث عن التفسير والتأويل عند الإمام الماتوريدي–رحمه الله– هل هما متحدان في المعنى أم متغايران ذكره في مطلع هذا المبحث وهو قوله:" التفسير للصحابة والتأويل للفقهاء" فالتفسير للصحابة –رضي الله عنهم–الذين شهدوا أنه حقيقة المراد، والتأويل للفقهاء وليس فيه الشهادة لله أنه المراد وإنما هو استنباط وصرف الآية إلى ما تحمله من معان يقتضيها المراد منها، وإيراد تفسير الصحابة رضي الله عنهم لا يمنع النظر في الوجوه التأويلية، فالآية الواحدة قد تضم تفسيرا وتأويلا في الآن نفسه؛ تفسيرا للصحابة رضي الله عنهم أجمعين لأنهم شهدوا وعاينوا أنه المراد عن الله عز وجل، وتأويلا لما بعدهم من الفقهاء لما تحتمله الآية من وجوه وما يمكن استنباطه منها في ارتباط مع ما يقتضيه المراد منها، وهو ما يستفاد من الشاهد القرآني الذي ذكره الإمام الماتوريدي في شرح قوله تعالى :﴿ ٱلْحَمْدُ لِلهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾.

ونجده يستشهد بأقوال الصحابة رضي الله عنهم ويذكر أقوال الفقهاء ورأيه في المسألة، وإنما أدرج مصطلح" التأويل" في عنوان كتابه من باب التغليب وكثرة اعتماده له في تفسيره.

**3. التفسير والتأويل عند الإمام أبي إسحاق الثعلبي(ت427هـ) –رحمه الله– من خلال" الكشف والبيان في تفسير القرآن"**

يقول الإمام الثعلبي– رحمه الله– في مقدمة تفسيره ما نصه:

" فيكون معنى التفسير: كشف المغلق من المراد بلفظه وإطلاق المحتبس عن فهمه، والتأويل: يكون الأول معنى مجمله موافق لما قبلها وما بعدها، وأصله من الأول، وهو من الرجوع، تقول العرب: أولته، أي رصفته فانصرف"[3].

وفي موضع آخر يقول:" وأما الفرق بينهما: قالت العلماء: التفسير: التفسير: علم نزول الآية وشأنها وقصتها، والأسباب التي نزلت فيها؛ فهذا وأضرابه محظورة على الناس القول إلا باستماع الأثر، فأما التأويل فالأمر فيه أسهل؛ لأنه صرف الآية إلى معنى يحتمله، وليس بمحظور على العلماء استنباطه والقول فيه وإنما يكون مرآتنا الكتاب والسنة"[4].

الذي يتضح من هذا النص أن الإمام الثعلبي–رحمه الله–جعل التفسير عن طريق استماع الأثر، فهو الكشف عن مراد الله الوارد عن رسول الله ﷺ أو عن الصحابة رضي الله عنهم الذين شهدوا نزول الوحي وعلموا ما أحاط به من حوادث ووقائع، ورجعوا إليه فيما أشكل عليهم من معاني القرآن الكريم، أما التأويل في نظره فملحوظ فيه ترجيح أحد محتملات اللفظ بالدليل، ومنه يمكننا القول أن التفسير عنده يعتمد على الرواية والتأويل يعتمد على الدراية.

وهذا القول مشابه للقول السالف الذكر الذي ارتضاه الإمام الماتوريدي–رحمه الله– وهو أن التفسير للصحابة والتأويل للفقهاء، وأضاف عليه الإمام الثعلبي –رحمه الله– أن اجتهاد العلماء ينبغي أن يكون موافقا لما ورد في الكتاب والسنة، وهو ما عبر عنه بقوله: "وليس بمحظور على العلماء استنباطه والقول فيه وإنما يكون مرآتنا الكتاب والسنة"، ما يدل بمفهوم الموافقة من جهة أخرى أن صرف المجتهد اللفظ عن معناه الراجح إلى المرجوح يكون بدليل يوافق ما جاء في الكتاب والسنة.

### 4. التفسير والتأويل عند الإمام أبي الحسن علي الماوردي (ت450هـ ) من خلال تفسيره " النكت والعيون"

يعد تفسير الإمام الماوردي–رحمه الله– من التفسيرات النفيسة، اقتصر فيه المصنف على ما خفي من آيات القرآن الكريم، أما الجلي الواضح فتركه لفهم القارئ، وقد جمع فيه بين أقاويل السلف والخلف، كما أضاف إلى ذلك ما ظهر له من معنى محتمل، ويقول في مقدمة تفسيره:" ولما كان الظاهر الجلي مفهوما بالتلاوة، وكان الغامض الخفي لا يعلم من وجهين: نقل واجتهاد، جعلت كتابي هذا مقصورا على تأويل ما خفي علمه، وتفسير ما غمض تصوره، جعلته جامعا بين أقاويل السلف والخلف وموضحا عن المؤتلف والمختلف، وذاكرا ما سنح به الخاطر من معنى محتمل، عبرت عنه بأنه محتمل ليتميز ما قيل مما قلته، ويعلم ما استخرج مما استخرجته، وعدلت عما ظهر معناه من فحواه اكتفاء بفهم قارئه وتصور تاليه ليكون اقرب مأخذا وأسهل مطلبا"[5]

والمتأمل في هذا الكلام يجده لا يفرق بين التفسير والتأويل بدليل قوله:" وكان الغامض الخفي لا يعلم من وجهين: نقل واجتهاد، جعلت كتابي هذا مقصورا على تأويل ما خفي علمه، وتفسير ما غمض تصوره"، فالتفسير والتأويل على هذا بمعنى واحد، والعمدة فيهما النقل والاجتهاد.

انتقل المصنف–رحمه الله– بعد هذا ليبين أقسام التفسير، فبين أنه إذا جاز الاجتهاد في استخراج معاني القرآن من فحوى ألفاظه وشواهد خطابه فإن التفسير ثلاثة أقسام:

" أحدها: ما اختص الله تعالى بعلمه، كالغيوب فلا مساغ للاجتهاد في تفسيره ولا يجوز أن يؤخذ عن توقيف، من أحد ثلاثة أوجه:

إما من نص في سياق التنزيل.

وإما عن بيان من جهة الرسول.

وإما عن إجماع الأمة على ما اتفقوا عليه من تأويل.

فإن لم يرد فيه توقيف، علمنا أن الله تعالى أراد مصلحة استأثر بها، ألا يُطلع عباده على غيبه.

والقسم الثاني: ما يرجع فيه إلى لسان العرب، وذلك شيئان، اللغة والإعراب[.... ] .

والقسم الثالث: ما يرجع فيه إلى اجتهاد العلماء، وهو تأويل المتشابه، واستنباط الأحكام، وبيان المجمل، وتخصيص العموم، والمجتهدون من علماء الشرع أخص بتفسيره من غيرهم حملا لمعاني الألفاظ على الأصول الشرعية، حتى لا يتنافى الجمع بين معانيها وأصول الشرع، فيعتبر فيه حال اللفظ"[6]

وفي هذا الموضع أيضا يلاحظ تداخل المصطلحين في كلامه عن أقسام التفسير فتارة يعبر بالتأويل وتارة بالتفسير، ومن باب التعزيز هنا نذكر أن من مصادر الإمام الماوردي– رحمه الله– في تفسيره المعتمدة؛ تفسير "جامع البيان عن تأويل آي القرآن"، وأشرنا سابقا أن الإمام الطبري–رحمه الله–لم يفرق بين المصطلحين، فلا غرر أن الإمام الماوردي ارتضى تصوره للتفسير والتأويل ولم يتعرض للتفريق بينهما.

ويبقى القاسم المشترك بين الإمام الماوردي ومن سبق ذكره من المفسرين؛ اتفاقهم أن العملية التفسيرية مبنية على النقل والاجتهاد رغم اختلاف المسميات.

### 5. التفسير والتأويل عند الإمام القشيري(ت465هـ)–رحمه الله– من خلال تفسيره" لطائف الإشارات"

صدر الإمام القشيري–رحمه الله– كتابه بمقدمة في غاية الايجاز، تقف بنا على المقصود بالتفسير الإشاري للقرآن، ومن المقدمة نفهم أن هذا اللون من التفسير يعتمد على استنباط خفايا الألفاظ دون التوقف عند حدود ظواهرها، حيث قال:" وأودع صدور العلماء معرفته وتأويله، وأكرمهم بعلم قصصه ونزوله، ورزقهم الإيمان بمحكمه ومتشابهه وناسخه ووعده ووعيده، وأكرم الأصفياء من عباده بفهم ما أودعه من لطائف أسراره واستبصار ما ضمنه من دقيق إشاراته، وخفي رموزه بما لوح لأسرارهم من مكنونات، فوقفوا بما خصوا به من أنوار الغيب على ما استتر عن أغيارهم"[7]

الذي يتضح من خلال هذا النص أن الإمام القشيري لم يفرد الحديث عن الفرق بين التفسير والتأويل، وإنما تحدث عن صنفين من العلماء: صنف يعلم أسباب نزول الآيات ومحكمها ومتشابهها وناسخها وأحكامها، وصنف خاص من العلماء وصفهم ب"الأصفياء من عباده" يدركون أسرار القرآن الكريم وما خفي من رموزه وما تضمنه من دقيق إشاراته، لهذا سمى تفسيره "لطائف الإشارات"، ليحيلنا إلى نوع آخر من التفسير بقوله" و كتابنا هذا يأتي على ذكر طرف من إشارات القرآن على لسان أهل المعرفة، إما من معاني مقولهم أو قضايا أصولهم"[8].

### 6. التفسير والتأويل عند الامام أبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (516هـ)–رحمه الله– من خلال تفسيره " معالم التنزيل"

ونجده يفرق بين المصطلحين في مقدمة كتابه حيث قال:" التأويل صرف الآية إلى معنى محتمل موافق لما قبلها وما بعدها غير مخالف للكتاب والسنة من طريق الاستنباط، وأما التفسير: وهو الكلام في أسباب نزول الآية وشأنها وقصتها، فلا يجوز إلا بالسماع بعد ثبوته من طريق النقل.

وأصل التفسير من التفسرة وهي: الدليل من الماء الذي ينظر فيه الطبيب فيكشف من علة المريض، كذلك المفسر يكشف عن شأن الآية وقصتها.

واشتقاق التأويل من الأول وهو الرجوع يقال: أولته فآل أي: صرفته فانصرف"[9]

وبذلك يتبين لنا أن التفسير عند الإمام البغوي–رحمه الله– مرتبط بالمنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة رضي الله عنهم، ويتعلق الأمر عن أسباب نزول الآيات وشأنها وقصتها فهذا وذاك لا يدرك إلا بالسماع ، أما التأويل فالمعتمد فيه الاستنباط

وترجيح أحد محتملات اللفظ، وبالتالي فإن التفسير عنده ما يتعلق بالرواية والتأويل ما يتعلق بالدراية، وعلى هذا فالنسبة بينهما التباين والتغاير، ومعلوم أن تفسير الإمام البغوي مختصر من تفسير" الكشف والبيان" للإمام الثعلبي–رحمه الله– القائل بالتفريق بينهما على هذا الأساس الذي ذكرنا، فلا غرابة أن يتبنى قوله.

### 7. التفسير والتأويل عند الإمام القرطبي(ت671هـ)–رحمه الله– من خلال" الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان"

يقول المصنف–رحمه الله– في مقدمة تفسيره" والنقل والسماع لا بد له منه في ظاهر التفسير أولا ليتلق به مواضع الغلط، ثم بعد ذلك يتسع الفهم والاستنباط، والغرائب التي لا تفهم إلا بالسماع كثيرة، ولا مطمع في الوصول إلى الباطن قبل إحكام الظاهر"[10].

فالظاهر من خلال هذا النص حديثه عن العملية التفسيرية بشكل عام دون تفريق بين التفسير والتأويل، وتقتضي هذه العملية أولا إحكام ظاهر الآية والاعتماد على المنقول ثم بعد ذلك يتسع الفهم والاستنباط.

وفي موضع آخر يقول–رحمه الله– :"وقال بعض العلماء: إن التفسير موقوف على السماع، لقوله تعالى: ﴿ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾[سورة النساء، الآية58] ، وهذا فاسد، لأن النهي عن تفسير القرآن لا يخلو: إما أن يكون المراد به الاقتصار على النقل والمسموع، وترك الاستنباط، أو المراد به أمرا آخر، باطل أن يكون المراد به ألا يتكلم أحد في القرآن إلا بما سمعه، فإن الصحابة رضي الله عنهم قد فسروا القرآن، واختلفوا في تفسيره على وجوه، وليس كل ما قالوه سمعوه من النبيﷺ"[11].

في هذا الموضع اعترض الإمام القرطبي–رحمه الله– على القائلين أن التفسير موقوف على السماع من النبي صلى الله عليه وسلم، المقتصرين بالتفسير بالمأثور القائم على النقل والسماع دون غيره، ورد على ذلك أن الصحابة رضي الله عنهم قد فسروا القرآن واختلفوا في تفسيره على وجوه وليس كل ما قالوه سمعوه من النبيﷺ، وإنما اجتهدوا في بعض المسائل واستنبطوا ، ومنه فإن النقل والاستنباط لا ينفكان عن بعضهما عند الإمام القرطبي وهو المنحى الذي سار عليه في تفسيره بالجمع بين التفسير بالأثر والنظر، ولا تفريق عنده بين مسمى التفسير والتأويل وإنما كلاهما بمعنى واحد.

### 8. التفسير والتأويل عند الإمام ابن جزي الكلبي(ت741هـ)–رحمه الله–، من خلال التسهيل لعلوم التنزيل

قدم بين يدي تفسيره–رحمه الله– مقدمتين نافعتين، وجعل الأولى في اثني عشر بابا وعنون الباب الرابع ب: في فنون العلم التي تتعلق بالقرآن؛ بين فيه بداية معنى التفسير وأنواعه والفرق بينه وبين التأويل، والخلاف في ذلك، وصوب كون التفسير هو الشرح والتأويل هو حمل الكلام على معنى غير المعنى الذي يقتضيه الظاهر بموجب اقتضى أن يحمل على ذلك ويخرج على ظاهره.

فقال ما نصه:" فإن قيل ما الفرق بين التفسير والتأويل؛ فالجواب أن في ذلك ثلاثة أقوال: الأول: أنهما بمعنى واحد، والثاني: أن التفسير للفظ والتأويل للمعنى، والثالث وهو الصواب: أن التفسير هو الشرح، والتأويل هو حمل الكلام على معنى غير المعنى الذي يقتضيه الظاهر بموجب اقتضى أن يحمل على ذلك ويخرج على ظاهره"[12]

### 9. التأويل والتفسير عند الإمام أبي عبد الله محمد بن يوسف الغرناطي الشهير بأبي حيان(ت745هـ)–رحمه الله– من خلال تفسيره "البحر المحيط في التفسير"

قال الإمام أبو حيان–رحمه الله– في مقدمة تفسيره ما نصه:" وقد آن أن نشرع فيما قصدنا، وننجز ما به وعدنا، ونبدأ برسم علم التفسير، فإني لم أقف لأحد من علماء التفسير على رسم له...وأما الرسم في الاصطلاح، فنقول: التفسير علم يبحث فيه عن

كيفية النطق بألفاظ القرآن ومدلولاتها، وأحكامها الإفرادية والتركيبية، ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب، وتتمات لذلك. فقولنا علم هو جنس يشمل سائر العلوم. وقولنا ومدلولاتها، أي مدلولات تلك الالفاظ، وهذا هو علم اللغة الذي يحتاج إليه في هذا العلم. وقولنا وأحكامها الإفرادية والتركيبية هذا يشمل علم التصريف، وعلم الإعراب، وعلم البيان، وعلم البديع، ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب شمل بقوله التي تحمل عليها ما لا دلالة عليه بالحقيقة، وما دلالته عليه بالمجاز، فإن التركيب قد يقتضي بظاهره شيئا، ويصد عن الحمل على الظاهر صاد، فيحتاج لأجل ذلك أن يحمل على غير الظاهر، وهو المجاز. وقولنا، وتتمات لذلك، هو معرفة النسخ، وسبب النزول، وقصة توضح بعض ما انبهم في القرآن، ونحو ذلك"[13]

ومن خلال ذلك يتبين أن الإمام أبي حيان الأندلسي-رحمه الله- لم يتعرض لمصطلح التأويل بل عرف علم التفسير وبالتالي يمكن القول أن علم التفسير عنده يشمل التفسير والتأويل.

## 10. التفسير والتأويل عند الإمام الألوسي(ت1270هـ) من خلال تفسيره روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني

يقول المصنف –رحمه الله- في مقدمته:" الفائدة الأولى: في معنى التفسير والتأويل وبيان الحاجة إلى هذا العلم وشرفه حيث قال:" أما معناها فالتفسير تفعيل من الفسر وهو لغة البيان والكشف والقول بأنه مقلوب السفر مما لا يسفر له وجه، ويطلق التفسير على التعرية للانطلاق يقال فرت الفرس إذا عريته لينطلق ولعله يرجع لمعنى الكشف كما لا يخفى بل كل تصاريف حروفه لا تخلو عن ذلك كما هو ظاهر لمن أمعن النظر، ورسموه بأنه علم يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن ومدلولاتها وأحكامها الإفرادية والتركيبية ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب وتتمات ذلك كمعرفة النسخ وسبب النزول وقصة توضح ما ابهم في القرآن ونحو ذلك. والتأويل من الأول وهو الرجوع والقول بأنه من الإيالة وهي السياسة كأن المؤول للكلام ساس الكلام ووضع المعنى فيه موضعه ليس بشيء، واختلف في الفرق بين التفسير والتأويل فقال أبو عبيدة هما بمعنى، وقال الراغب: التفسير أعم وأكثر استعماله في الألفاظ ومفرداتها في الكتب الإلاهية وغيرها والتأويل في المعاني والجمل في الكتب الإلاهية خاصة؛ وقال الماتوريدي: التفسير القطع بأن مراد الله تعالى كذا والتأويل ترجيح أحد المحتملات بدون قطع، وقيل التفسير ما يتعلق بالرواية، والتأويل ما يتعلق بالدراية، وقيل غير ذلك. وعندي أنه إن كان المراد الفرق بينهما بحسب العرف فكل الأقوال فيه ما سمعتها وما لم تسمعها مخالفة للعرف اليوم إذ قد تعارف من غير نكير أن التأويل إشارة قدسية ومعارف سبحانية تنكشف من سجف العبارات للسالكين وتنهل من سحب الغيب على قلوب العارفين والتفسير غير ذلك، وإن كان المراد الفرق بينهما بحسب ما يدل عليه اللفظ مطابقة فلا أظنك في مرية من رد هذه الأقوال أو بوجه ما فلا أراك ترضى إلا أن في كل كشف إرجاعا وفي كل إرجاع كشفا فافهم"[14]

من خلال هذا النص نلاحظ أن الإمام-رحمه الله- ذكر بداية معنى التفسير والتأويل في اللغة، كما عرف علم التفسير، ثم بين آراء بعض العلماء في التفريق بين التفسير والتأويل، وذكر رأيه في المسألة الذي اعتبره: تعارف بين العلماء من غير نكير، وهو زعم يحتاج إلى بيان، فاعتبر التأويل" إشارة قدسية ومعارف سبحانية تنكشف من سجف العبارات للسالكين وتنهل من سحب الغيب على قلوب العارفين، معنى هذا أن التأويل في نظره ما يتعلق بالمعاني الخفية الباطنة التي يلهمها الله للعرفين به وتستنبط بطريق الرمز والإشارة، أما التفسير اعتبره خلاف ذلك، بمعنى آخر؛ إذا كان التفسير الإشاري المبني على التأويل يسعى لبيان المعاني الخفية فإن التفسير يقتصر على المعاني الظاهرة.

وفي الأخير بين العلاقة بين التفسير والتأويل وأنهما لا ينفكان عن بعضهما بقوله:" إلا أن في كل كشف إرجاعا وفي كل إرجاع كشف فافهم" والكشف يقصد به التفسير والإرجاع يريد به التأويل، وهذا النهج الذي سار عليه في تفسيره وهو الجمع بين المعاني الظاهرة والمعاني الخفية.

**11. التفسير والتأويل عند الإمام الطاهر بن عاشور(ت1394هـ)–رحمه الله– من خلال تفسيره:" التحرير والتنوير**

قال–رحمه الله– في مقدمة تفسيره ما نصه:" وقد جرت عادة المفسرين بالخوض في بيان معنى التأويل، وهل هو مساو للتفسير أو أخص منه أو مباين، وجماع القول في ذلك أن من العلماء من جعلهما متساويين، وإلى ذلك ذهب ثعلب وابن الأعرابي وأو عبيدة، وهو ظاهر كلام الراغب، ومنهم من جعل التفسير للمعنى الظاهر والتأويل للمتشابه، ومنهم من قال: التأويل صرف اللفظ من ظاهر معناه إلى معنى آخر محتمل لدليل، فيكون هنا بالمعنى الأصولي، فإذا فسر قوله تعالى: :﴿يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ﴾[سورة الأنعام، الآية96] بإخراج الطير من البيضة، فهو التفسير، أو بإخراج المسلم من الكافر فهو التأويل، وهنالك أقوال أخر لا عبرة بها، وهذه كلها اصطلاحات لا مشاحة فيها إلا أن اللغة والآثار تشهد للقول الأول، لأن التأويل مصدر أوله إذا أرجعه إلى الغاية المقصودة، والغاية المقصودة من اللفظ هو معناه وما أراده منه المتكلم به من المعاني، فساوى التفسير، على أنه لا يطلق إلا على ما فيه تفصيل معنى خفي معقول"[15].

من خلال هذا النص يذكر الإمام الطاهر بن عاشور –رحمه الله– أقوال العلماء في معنى التأويل، هل هو مساو للتفسير أو مباين، ولعل القول الذي رجحه في الأخير هو التساوي بينهما وذلك بقوله:" إلا أن اللغة والآثار تشهد للقول الأول، لأن التأويل مصدر أوله إذا أرجعه إلى الغاية المقصودة، والغاية المقصودة من اللفظ هو معناه وما أراده منه المتكلم به من المعاني، فساوى التفسير، على أنه لا يطلق إلا على ما فيه تفصيل معنى خفي معقول"

معنى هذا أن التفسير والتأويل يشتركان في نفس الغاية المقصودة من اللفظ وهو بيان معناه إلا أن التأويل يزيد عن التفسير نوعا من التفصيل؛ تفصيل معنى خفي معقول يقبله العقل.

## ملخص وخاتمة

من خلال هذا البحث خلصنا إلى ما يلي:

- أهمية دراسة مصطلحي التفسير والتأويل في مقدمات التفاسير من ناحية كونهما مدخلا منهجيا للتعامل مع النص القرآني وفهم العملية التفسيرية.
- من خلال مقدمات التفاسير التي اعتمدها البحث يتضح لنا اختلاف المفسرين في تصورهم للتفسير والتأويل هل هما متساويان في المعنى أم متغايران، منهم من ساوى بينهما ولم يكن عندهم التفريق مطروحا، وعلى ما يبدوا أن جمهور العلماء على التفريق بينهما، وهذا التباين الذي ذكرنا يمكن حصره في وجهين: فإذا كان منهم من خصص التفسير لبحث الألفاظ وخصص التأويل لبحث المعاني الخفية، فإن غيرهم ذهب إلى أن التفسير ما كان الاعتماد فيه على النقل والرواية وأن التأويل ما كان الرجوع فيه إلى العقل والدراية، فكان عندهم المفسر ناقلا والمؤول مستنبطا.
- لقد كان لمصطلحي التفسير والتأويل مفهوم واحد عند المتقدمين، إلا أن اختلافهما بدا مقررا بسبب اختلاف المفسرين حول مجموعة من المسائل: العقل والنقل/التفسير بالأثر والرأي/ الحقيقة والمجاز

وغيرها من الإشكالات التي كانت مطروحة.

**الهوامش:**

[1] - جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبي جعفر محمد بن جرير الطبري، ت: الدكتور عبد الله التركي، ط1، 1422هـ-2001م، دار هجر، القاهرة، ج1، ص87-89.

[2] - تأويلات أهل السنة، أبو منصور محمد الماتوريدي، ت: فاطمة يوسف الخمي، ط1، 1425هـ مؤسسة الرسالة، بيروت، ج1، ص1.

[3] - الكشف والبيان في تفسير القرآن، أبي إسحاق أحمد بن محمد الثعلبي، ت: الشيخ سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ج1، ص18

[4] - المصدر نفسه، ج1، ص18.

[5] - النكت والعيون، أبي الحسن علي الماوردي، ت: السيد عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ج1، ص21.

[6] - النكت والعيون، ج1، ص86- 89

[7] - لطائف الإشارات، الإمام القشيري، ت: إبراهيم بسيوني، ط3 ، 2000م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج1، ص 41.

[8] - المصدر نفسه، الجزء نفسه، الصفحة نفسها.

[9] - معالم التنزيل، أبي محمد الحسين بن مسعود البغوي، ت: محمد النمر، عثمان ضميرية، سليمان الحرش، ط1409هـ، دار طيبة، الرياض، ج1، ص 46.

[10] - الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، ت: عبد الله التركي، ط1، 1427هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج1، ص 59.

[11] - الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، ج1، ص 58

[12] - التسهيل لعلوم التنزيل، أبي القاسم محمد بن جزي الكلبي، ط1، 1415هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، ج1، ص10

[13] - البحر المحيط في التفسير، أبي حيان الأندلسي، ط1432هـ، دار الفكر، بيروت، ج1، ص26

[14] - روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والبع المثاني، العلامة الألوسي البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج1، ص 4-5

[15] - تفسير التحرير والتنوير، محمد الطاهر ابن عاشور، ط1984م، الدار التونسية للنشر، تونس، ج1، ص16